INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
ICSFT

ارفعوا العقوبات عن سوريا الآن

تدخل العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب على سوريا عامها العاشر، حيث فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية وسياسية على سوريا منذ عام 2011 إثر اندلاع الأحداث فيها، ومنذ ذلك الوقت وهي تحت مقصلة عقوبات تزداد قساوة شيئاً فشيئاً على الشعب السوري حتى وصلت حد البحث عن لقمة العيش وصرف النظر عن الأمور الأخرى. الأمر الذي جعل عجلة الاقتصاد السوري تنتقل من مرحلة التعثر إلى مرحلة الركود عدا عن أن القطاع الغذائي بات هو الأولوية التي تصرف عليها كل مقدرات البلاد في ظل حرب طاحنة. ليخرج المواطن السوري من مرحلة البحث عن الأمان إلى مرحلة البحث عن لقمة العيش.

مع كل هذه الأوضاع المزرية والواقع المؤلم تأتي جائحة كوفيد19 لتزيد أمر سوءا أكثر وأكثر. وُضع القطاع الصحي في مواجهة غير متكافئة مع هذه الجائحة وما يتطلبه من حملات تعقيم وتأمين مستلزمات للوقاية، عدا ما يتطلبه من تجهيز وتجييش للقطاع الصحي وتدريبه للتعاطي مع الأمر وتأمين مراكز وفق شروط ومقاييس ترقى بالخطر المحدق فيما إذا انفجر الوضع وازدادت الإصابات بهذا الفيروس. وبالتالي أصبح المواطن السوري بين كماشة العقوبات وجائحة كوفيد19.

رغم زعم الدول التي قامت بإصدار العقوبات الاقتصادية على سورية أن القطاع الصحي غير مستهدف مباشرة بالعقوبات الاقتصادية إلا أن هذا لم يحميه من التأثر بالعقوبات المفروضة على القطاعات الأخرى.

ومن جهة ثانية فإن العقوبات الاقتصادية، التي فرضت بشكل تدريجي على البلاد منذ منتصف العام 2011، تركت هي الأخرى تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على صناعة الأدوية والأصناف المنتجة ومصادر موادها الأولية وأسعارها، والتي زادت في الآونة الأخير إلى ما يقارب 300%. وبالتالي الكثير من الأسر السورية بات عليها في حالات معينة المفاضلة بين أولوية الإنفاق على تأمين الطعام لأفرادها أو الإنفاق على شراء الدواء. ناهيك على أن أسعار المواد الغذائية قد تجاوزت 400% مما زاد من عدد السكان الذين بحاجة إلى المساعدات الغذائية.

الواقع المأساوي الذي فرضته العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب على الشعب السوري إضافة إلى انها انتهاكاك فاضح لكافة المواثيق والمعايير الدولية إلا أنها وصلت إلى جريمة إنسانية تُرتكب بحق شعب ظل صامداً في بلاده رغم كل الظروف وتعيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ضمن أعمال الدورة 43 لمجلس حقوق الإنسان تم تبني القرار A/HRC/43/L.2الذي يشدد على أن التدابير والتشريعات القسرية الأحادية الجانب تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ المنظمة للعلاقات السلمية بين الدول وأعرب عن قلقه الشديد إزاء آثارها السلبية على حقوق الإنسان والحق في التنمية والعلاقات الدولية والتجارة والاستثمار والتعاون.

كما دعت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان المستقلين التابعين للأمم المتحدة الدول إلى رفع، أو على الأقل تخفيف، العقوبات للسماح للدول والمجتمعات المتضررة من الوصول إلى الإمدادات الحيوية اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-19.

وقال الخبراء "إن العقوبات التي فُرضت باسم إعمال حقوق الإنسان في الواقع تقتل الناس وتحرمهم من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في الصحة والغذاء والحق في الحياة نفسها".

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يؤكد رفضه لكافة العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية على سوريا مشددا على أن هذه التدابير القسرية تخلف تبعات بعيدة المدى تمس حقوق الإنسان المكفولة وتُحدث أثراً بالغاً على الفقراء وأضعف الطبقات. كما تقوض فرص الحل السياسي.

كما يؤكد المجلس الدولي على أنه لا ينبغي بأي ظرف من ظروف حرمان الناس من السبل الأساسية بقائهم. ويعرب عن قلقه من شدة هذه العقوبات التي لا تقتصر على سوريا فحسب بل تمتد إلى البلدان التي تتعامل معها وهذا خرق واضح لأبسط مبادئ القانون الدولي كونه يؤدي إلى إكراه البلدان على تطبيق تدابير قسرية ايضاً.

مع بداية الدورة 44 لمجلس حقوق الإنسان ومع تحذير منظمة الصحة العالمية من أنّ دولة مثل سوريا والتي تشهد اضطرابا وحربا على أراضيها هي الأكثر هشاشة، وستشكل أرضا خصبة لانتشار فيروس كورونا وخاصة أن القطاع الصحي والغذائي يعاني من ضعف شديد، يحث المجلس الدولي الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ان تتخذ تدابير ملموسة لإلغاء تلك التدابير القسرية وتجنب استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية أو غيرها من التدابير للضغط على دول أخرى فيما يتعلق بممارسة حقوقها السيادية. ويؤكد أن السلع الأساسية كالأغذية والأدوية ينبغي ألا تُستخدم كأداة للإكراه السياسي ولا يجوز في أي حال من الأحوال حرمان شعب من سبل عيشه وتنميته.

يثمن المجلس الدولي تصريحات المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية ألينا دوهان على أن العقوبات تجلب المعاناة والموت في دول مثل كوبا وإيران والسودان وسوريا وفنزويلا واليمن ومناشدتها لرفع جميع العقوبات أحادية الجانب التي تمنع الدول الخاضعة للعقوبات من مكافحة كوفيد-19. ويطالب المجلس الدولي أن يتم التحقيق بالجرائم الإنسانية التي تسببت بها العقوبات الغربية والأمريكية على الشعب السوري. ويدعو لوجود آلية فورية تضغط على تلك الدول لإلغاء العقوبات ومساندة الدولة السورية لتجاوز تلك الازمة.

يأمل المجلس الدولي من مجلس حقوق الإنسان في دورته ال 45 وكافة الهيئات المعنية في الأمم المتحدة من القيام بإجراءات عملية وفعالة لإنهاء هذه العقوبات القسرية الأحادية الجانب على الشعب السوري لتجنب كارثة إنسانية خطيرة قد بدأت بالفعل.